

حکمت العبد الرحمن*

الصعود السلمي للصين

”تناقش هذه الدراسة ظاهرة صعود الصين كقوة عالمية جديدة. ليست غريبة، ولا تمتلك تاريخاً إمبريالياً أو استعمارياً، وتدرس تأثيراتها الإقليمية والعالمية. كما تتبع الدراسة السياق التاريخي لتطور الصين ونموها، خلال فترة زمنية قياسية، جعلها قوة اقتصادية وعسكرية حزت لنفسها مكاناً بين القوى الكبرى في العالم. وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسألة صعود القوة الصينية الآسيوية ومواكبة الجدل الذي ارتبط بها في الأبحاث والدراسات، وتحاول تقديم صورة واضحة تساعد على فهم أفضل وأعمق لمسألة صعود الصين. وشرح الأسباب التي ساهمت في تحقيق هذا الصعود خلال فترة زمنية قصيرة، مقارنةً بدول أخرى تمتلك إمكانات النمو والتطور ووسائلهما. كما توضح الدراسة العقبات التي يمكن أن تقف حائلاً دون استمرار النمو والصعود الصينيين الحاليين. وتشرح الدراسة تأثيرات صعود الصين في العالم، وتناقش الموقفين الإقليميين والدوليين من ذلك الصعود.“

* أكاديمي سوري متخصص بتاريخ الشرق الأقصى الحديث ومهتم بالدراسات الآسيوية والعلاقات العربية - الآسيوية.

مقدمة

الصين نفسها، وفي أعلى المستويات، حقيقة الترابط الوثيق بين نوعية علاقاتها وطبيعتها، سواء كانت إقليمية أو دولية؛ بسبب صعودها الكبير واستمرار هذا الصعود. ويعالج المحور الخامس والأخير العقبات التي تقف، أو يمكن أن تقف، حائلًا دون استمرار صعود الصين الاقتصادي والعسكري؛ كالفساد، وطبيعة النظام السياسي، والشيخوخة الديموغرافية.. إلخ.

”
قال رئيس وزراء الصين وين جيا باو Wen Jiabao خلال
زيارته الرسمية للولايات المتحدة: "الصعود الصيني
هو صعود سلمي؛ لأن الصين تتطور بالاعتماد على
قواها الخاصة"
“

أولاً: إشكالية المفهوم

في تشرين الأول ٢٠٠٣، قدّم زهنغ بيجيان Zheng Bijian في خطابه "الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا" مفهوم صعود الصين السلمي. وفي ما بعد، بدأ هذا المفهوم يظهر مرةً أخرى في خطابات الزعماء الصينيين من الجيل الرابع. ففي التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، قال رئيس وزراء الصين وين جيا باو Wen Jiabao خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة: "الصعود الصيني هو صعود سلمي؛ لأن الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة. في مستوى العلاقات الخارجية، أيّدنا دائماً تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدّها دائماً مثل إخواننا وأخواتنا"^(١). وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، أعلن هو جينتاو Hu Jintao السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي، مصطلح الصعود السلمي للصين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد ماوتسي تونغ الـ ١١٠. وقد أشار الرئيس الصيني إلى استمرار التمسك بطريق الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية. مع استعارة حازمة لطريق التطور السلمي^(٢).

وكانت المرة الأخيرة التي تحدّث فيها الرئيس الصيني هو جينتاو علناً عن مفهوم الصعود الصيني في منتدى آسيا السنوي الثالث في

شكّلت مسألة النمو الصيني، بصرف النظر عن الوصف الذي تعلّق بها، مجالاً واسعاً للتوصيفات والدراسات والأبحاث، ولقيت اهتماماً بالغاً في المستويات السياسية والأكاديمية البحثية والشعبية. فمدار الحديث هو نهوض المارد الصيني أو التنين الصيني الذي سيهتز له العالم، أو القرن الحادي والعشرين بوصفه قرن الصين، وإمكان إزاحة الصين الولايات المتحدة الأمريكية من قمة النظام العالمي مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن ثمّة، فإنّ الإشكالية الأساسية لهذا البحث هي دراسة الصعود السلمي للقوة الصينية، ومحاولة الإجابة في أثناء ذلك عن الأسئلة التالية:

ما هي حقيقة صعود الصين؟ وما هي أبعاد هذا الصعود وتداعياته على المستويين الإقليمي والدولي؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تُشكّل عائقاً تحول دون استمرار النمو الصيني خلال الأعوام المقبلة؟ كما يحاول البحث طرح عدّة فرضيات وآراء في ما يتعلق بنجاح النموذج الصيني في التنمية وتوصيف الصعود الصيني بالسلمية أو بعكسها.

على الرغم من أنّ مفهوم الصعود السلمي للصين لم يظهر إلا عام ٢٠٠٣، فإنّ الضرورة التاريخية اقتضت أن تكون نقطة بداية البحث متمثلةً بالإصلاح الذي انتهجته صين دينغ سياو بينغ عام ١٩٧٨، والذي استمر إلى الوقت الحاضر تقريباً، علماً أنّ الضرورة البحثية اقتضت مراجعات تاريخية، لا غنى عنها، تعود إلى فترات من القرن التاسع عشر، وأنّه لا يمكن أن تُقيّد البحث بمكان بعينه؛ إذ لا يمكن إغفال المجالين الإقليمي والدولي، على الرغم من أنّ البحث يستهدف الصين في المقام الأول. أمّا المنهج المتّبع في قراءة حوادث هذا البحث، فهو وصفي تحليلي. وأمّا موضوعه، تحديداً، فهو معالجة قضية الصعود السلمي للصين في خمسة محاور أساسية.

فالمحور الأول، يحاول أن يُسلط الضوء على إشكالية مفهوم الصعود السلمي ومدلولاته اللغوية والاقتصادية والجيوستراتيجية. أمّا المحور الثاني، فهو يعمل على توظيف التاريخ لتعرّف الأصل التاريخي لصعود الصين وقوّتها الاقتصادية منذ العهد الإمبراطوري. وأمّا المحور الثالث، فيركّز على الإستراتيجية التي اتبعتها الصين في سياستها الاقتصادية والتحويلات العميقة التي شهدتها، إضافةً إلى الآثار والنتائج التي تركها صعود الصين الاقتصادي في المستوى الداخلي. وأمّا المحور الرابع، فهو يعالج حقيقة الموقفين الإقليمي والدولي من مسألة الصعود السلمي للصين، ومدى قبولهما له، ويناقش هذا المحور تأثير المواقف الخارجية في صعود الصين سلباً أو إيجابياً، مع إدراك عميق في

١ عنوان الخطاب: "تأسيس لعلاقات جديدة صينية - أمريكية".

2 Cabestan Jean - Pierre, *La Politique internationale de la Chine entre intégration et volonté de puissance* (Paris: Presse de la Fondation nationale des Science Politique, 2010), p. 88.

من عالم الصينيات الفرنسي آلان رو الذي استعمل تعبير "الصعود السلمي للصين" *La montée pacifique de la Chine*. والمتخصص بالاقتصاد الصيني فرانسوا غيبولو الذي استعمل كلمة "صعود" مرادفًا للتجارة والاقتصاد الصينيين، على أن زهنغ بيجيان أشار إلى أن التعبير المستخدم مرادف لمعنى "التطور السلمي" أو "طريق التطور الذي يؤدي إلى الصعود السلمي". وهكذا، بقي مفهوم "الصعود السلمي" مثيرًا للجدل.

أيًا كان التعبير المستخدم لتوصيف قوة الصين الحالية، ظهورًا أو صعودًا، أو نموًا، أو تطورًا، فالنتيجة واحدة: قوة عالمية جديدة حققت نموًا اقتصاديًا كبيرًا جعلها تبحث، على غرار اليابان، عن مكان لها على المسرح العالمي يوازي ما حققته، أو بمعنى أدق يوازي مكانتها ودورها الاقتصادي العالميين. وهذا ما يُفكر فيه الخبراء الأميركيون. فعلى الرغم من حرصهم على التعبير الدقيق الذي يوصف حقيقة التطور الذي حققته الصين، فإنهم كانوا أكثر اهتمامًا بحقيقة ما يجري داخل الصين، وهو ما يُمكن أن يُؤثر بطريقة حاسمة في ما يجري على المسرح العالمي. فأولئك الخبراء يقرّون بوجود قوة صينية حقيقية حققت نموًا وقوة، بصرف النظر عن الوسائل التي تستعملها، وبوجوب اتخاذ كل التدابير في مختلف المستويات لاحتوائها قبل أن تصل إلى المستوى الذي يُمكنها من مزاحمة القوة الأميركية الوحيدة المهيمنة في العالم أو إزاحتها. ولكن، يبقى التساؤل عن سبب الاختلاف الكبير في فهم المصطلح نفسه، ولا يعود سبب ذلك إلى المعنى الحرفي للمفهوم، بل إلى أن الأمر أصلًا تاريخيًا تترتب عليه نتائج سياسية - اقتصادية، وجيوسياسية.

ثانيًا: الأصل التاريخي

إذا ما جرى تعريف كلمة "ظهور"، فهي تعني وجود خصائص جديدة إلى درجة معينة من التعقيد، وفي سياق بحثنا هذا، يُشير الظهور المعقد على نحو دقيق إلى عالم ما بعد الحرب الباردة، من دون أن نُهمّل الخلفية التاريخية الحاسمة؛ ذلك أن الخصائص الجديدة ترتبط على نحو مباشر بالكيفية المتوقعة التي يُمكن أن توظف فيها الصين الأدوات التي تخدم مصلحتها دوليًا. فالصين بوصفها قوةً عالميةً، حقيقة موجودة خلال فترات سابقة من التاريخ، إلا أن المفهوم الذي يُمكن أن يعبر عن هذه الحقيقة لم يكن موجودًا. فقبل حروب الأفيون، كانت الصين تحظى بوضع اقتصادي قويّ دفع كثيرًا من

هاينان. وقد شدّد على الطابع الذي يميّز الظهور السلمي للصين، والذي يُساعد على استقرار آسيا والعالم. فمنذ ذلك الوقت، استعمل كل من جينتاو وجياباو مصطلح التطور السلمي بدلًا من الصعود السلمي؛ لأنّ هذا المصطلح قُسر تفسيرًا سيئًا في العالم الذي نظر إليه على أنه تطور سريع ومهدّد⁽³⁾.

ويناقش البروفيسور غونغ شاو بينغ، الأستاذ في المعهد الدبلوماسي في بيجين مصطلح الصعود "Emergence" ومدلولاته في اللغات الثلاث: الإنكليزية، والفرنسية، والصينية؛ بهدف تحديد الصيغة الدلالية لهذا المفهوم بدقة. ففي النسخة الإنكليزية للمقالات الذي كتبها شاو بينغ، كان التعبير الذي استخدمه هو "Rising"؛ بمعنى ارتفاع أو نهوض، أو "Emergence"؛ بمعنى ظهور. وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيرين يعتقدون أن معنى كل من هاتين الكلمتين في اللغة الإنكليزية يختلف اختلافًا كبيرًا عن معناهما في اللغة الصينية⁽⁴⁾.

ولقد قدّم كاتب من تايوان مثالًا متعلّقًا بذلك؛ فكلمة ظهور "Emergence" تعني من ناحية الجغرافية - السياسية، ظهورًا مفاجئًا لجبل شاهق على أرض مستوية. وفي حال استعارة هذا المعنى في الدراسات التاريخية، فإنه ينطبق على وصف مجموعة عرقية غير معروفة ظهرت، وكبرت، وتطورت، على نحوٍ سريع جدًا؛ إذ تُسمّى هذه الظاهرة أيضًا "ظهورًا". وقد عبّر دبلوماسي صيني عن معارضته للشرح الذي قدمه زهنغ بيجيان، فقال إنّ ذلك الاستعمال اللغوي لكلمة "Emergence" يمكن أن يُعبّر عن النمو السريع لقوة ما خلال فترة قصيرة، مُشيرًا على نحو خاص إلى أن القفزة الكبرى إلى الأمام في نهاية الخمسينيات يمكن أن تُطلق عليها كلمة "ظهور"؛ لأنّ الصين قد عانت إخفاقًا ذريعًا، بدلًا من تحقيق النمو الذي كانت تأمله⁽⁵⁾. وفي المستوى اللغوي، فإنّ المصطلح الفرنسي "Emergence" يعني ظهورًا مفاجئًا لفكرة أو ظاهرة ما؛ اقتصاديةً كانت أو اجتماعيةً، أو سياسيةً. وتؤدي اللغة الإنكليزية المعنى نفسه؛ وهو ظهور واقع جديد.

من جهة أخرى، يُعدّ تعبير "الصعود" الأكثر استعمالًا بين أغلب العلماء والمؤرخين الفرنسيين المهتمين بالتاريخ والدراسات الصينية. ويمكن أن نذكر في هذا المجال، على سبيل المثال لا الحصر، كلًّا

3 Frédéric Puppatti, "Perceptions et interprétations de l'émergence chinoise depuis la guerre froide: vers une approche chinoise des relations internationales," *Perspectives Internationales*, no. 2 (avril-septembre 2012), pp. 55 - 69.

4 Gong Shaopeng, "La Chine dans le monde," *Revue Générale de Stratégie*, no. 26 - 27 (Mai 2006), pp. 1 - 8.

5 Ibid.

والصين، بقوله إنَّ الصين تملك كلَّ ما تحتاج إليه من منتجات، ولسنا في حاجة إلى أي شيء من بلادكم.

وُعدَّ عصر سياتو بينغ حدًّا فاصلاً بين صينين: صين متخلّفة تُعاني البؤس والفقر والمشكلات التي أحدثتها الاشتراكية، وصين الإصلاح الذي أظهرها قوةً صاعدةً على رقعة الشطرنج العالمية. وقد عاشت الصين منذ وصول سياتو بينغ إلى السُلطة ثورةً صناعيةً؛ إذ كانت عام ١٨٢٠ القوة الاقتصادية الأولى في العالم^(٩). إلا أنَّ الأعوام التي أعقبها (١٦٠ عاماً)، كانت فترة سبات طوال نحو قرن ونصف القرن من حروب الأفيون، وفترة إذلال أوروبي، ومن ثمّة الاشتراكية القاسية، الأمر الذي سمح لإنكلترا ودول أوروبية أخرى بتحقيق كثير من التقدم. أمّا الصين في الوقت الحالي، فهي تهتمك في نقل مجتمعها من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، ومن مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، ثمّ خدمي. وقد كُرس ذلك في بروز ظاهرة الاستهلاك، ولو على نحوٍ بطيء، بعد خروج ملايين الصينيين من حالة الفقر والبؤس التي عاينوها خلال الفترة المتقدّمة على فترة الإصلاح الحديثة^(١٠).

فحرب الأفيون هي التي فتحت للدول الأوروبية طريقاً للسيطرة على الصين، وأجبرت هذا البلد على فتح أبوابه لتلك الدول بالقوة العسكرية، وفرضت عليه فتح موانئه أمام تجارتها، وتوقيع المعاهدات التي أصبحت تُسمى "المعاهدات غير المتكافئة". وأظهرت تلك الحروب ضعف الصين وهوانها تجاه الدول الأوروبية. ثمّ جاءت الحرب الصينية - اليابانية في الفترة ١٨٩٤ - ١٨٩٥ التي لم تُكسر هذا العجز والضعف تجاه الدول الأوروبية البعيدة جغرافياً والأكثر تقدُّماً، بل تجاه جيرانها الإقليميين. فالحرب الأخيرة، إذن، قد أدّت إلى تغيير موازين القوى في القارة، مُفسحةً المجال لعودة قوّة إقليمية جديدة.

وحروب الأفيون والهزيمة المُدلة للصين من اليابان أكّدتا اعتقاداً لدى المثقفين الصينيين في ذلك الوقت مفاده ضرورة الاستمرار على طريق "إثراء البلد وتقوية الجيش". إلا أنَّ نتائج هذا الشعار، ابتداءً من عام ١٩٤٩، جاءت قاسيةً على الشعب. فالجزء الأول من الشعار لم يتحقّق وتمّت التضحية به من أجل تحقيق الجزء الثاني منه؛ أي تقوية الجيش وتطوير قدراته العسكرية بهدف مواجهة تهديد القوى العظمى الأخرى. وأصبح هذا الشعار المعيار الأساسي في عيون الشعب

الدول الأوروبية إلى إرسال الوفود إلى بلاطها الإمبراطوري؛ طلباً لفتح أبوابها أمام دولها وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها.

وعندما حاول الأوروبيون، الإنكليز على نحوٍ خاص، إنشاء قنوات اتصال تجارية مع الصين، اصطدمت محاولاتهم بمقاومة صينية كبيرة. وكان سبب ذلك أنَّ الصين لم تكن في ذلك الوقت في حاجة إلى التجارة أو إلى العلاقات الخارجية. فالصينيون كانوا يملكون أفضل أنواع المنسوجات والملابس (الحرير)، وأجود المواد الغذائية (الأرز)، فضلاً عن الشاي الصيني الذي يُعدّ من أفضل المشروبات^(١١).

وكان السفير الإنكليزي اللورد مكارنتي قد طلب، خلال رحلته إلى الصين في الفترة ١٧٩٢ - ١٧٩٤، السماح بالتجارة في عدد من المدن الصينية والإقامة في العاصمة بيجين. إلا أنَّ جواب الإمبراطور تشيان لونج (١٧٣٦ - ١٧٩٥) الذي جاء مُعبّراً عن وجهة النظر المشتركة للصينيين في تلك الفترة، كان متمثلاً بالرفض، وقد اعتمد حينئذٍ على القوة الاقتصادية التي تملكها بلاده في ذلك العصر؛ وذلك من خلال قوله: "إنَّ منتجات السلالة السماوية كانت وفيرةً، وهي تملك كل شيء، ولا تعوّل على البضائع المقبلة من برابرة الخارج بهدف تعميم الثروة. إنَّ الممالك الغربية وبلدانها في حاجة إلى ما تُنتجه الصين من الشاي، والبورسلان، والحرير"^(١٢).

يُعدُّ عصر سياتو بينغ حدًّا فاصلاً بين صينين: صين متخلّفة تُعاني البؤس والفقر والمشكلات التي أحدثتها الاشتراكية، وصين الإصلاح الذي أظهرها قوة صاعدةً على رقعة الشطرنج العالمية

وقد أكّد الإمبراطور جيان تشينغ (١٧٩٦ - ١٨٢٠)، خليفة الإمبراطور تشيان لونج هذه القناعة بقوله: "السلالة السماوية غنية بثلاثة بحار، فهل هي في حاجة إلى القليل من بضائع بلادكم الصغيرة؟"^(١٣). وعبر أحد أباطرة الصين من سلالة تشينغ عن تلك القوة للسفير البريطاني اللورد مكارنتي، عندما طلب منه توقيع اتفاقية تجارية بين بريطانيا

9 André Chieng et al., "L'émergence de la Chine, danger ou opportunité pour le monde?", at: [http://s164181625.onlinehome.fr/resources/Compte+Rendu+Conf\\$C3\\$A9rence+Chine.pdf](http://s164181625.onlinehome.fr/resources/Compte+Rendu+Conf$C3$A9rence+Chine.pdf)

10 Ibid.

6 Alabdulrahman Hikmat, *Les récits européens sur la Cour impériale des Qing 1696-1865* (France/ Germany: universitaires européennes, 2011), p. 66.

7 Li Shenwen, *Stratégies missionnaires des jésuites français en Nouvelle France et en Chine au XVIIe siècle* (Paris: L'Harmattan, 2001), p. 171.

8 Ibid., p. 171.

ولكن على الصين أن تتخلص أولاً من الفقر والبؤس الذي تعانيه شريحة واسعة من شعبها، إن لم يكن أغلب الشعب الصيني؛ لكي تُصبح بلداً مُزدهراً. وبحسب مخططه، تحتاج الصين إلى عشرين عاماً للوصول إلى عتبة ذلك المبلغ^(١٢)، وهو ما يعكس، فعلاً، مقولة سياو بينغ المتمثلة بأن عملية التحديث والإصلاح التي اعتمدتها الصين تجرى على نحوٍ متدرّج، وأن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها. فتصور النمو الذي طرحه خلفاء سياو بينغ واعتمدوه، يهدف إلى الوصول إلى دخل فردي مقداره ٣٠٠٠ دولار للشخص الواحد، وهذا الأمر يعني دخول الصين في تصنيف المجتمعات التي تعيش في راحة ورخاء من الناحية الاقتصادية.

وينظر الزعماء الصينيون إلى القرن التاسع عشر على أنه قرن الإذلال الذي عاشته الصين بسبب خضوعها للسيطرة الغربية، وإلى أن القرن العشرين هو القرن الذي انتعشت فيه الاضطرابات والفوضى. في حين أن القرن الحادي والعشرين هو القرن الذي تؤكّد فيه الصين فعاليتها وقوّتها على المسرح الدولي، بل هو عصر الهيمنة الصينية، وباختصار يمكن أن يُسمّى "قرن الصين"^(١٣).

ثالثاً: الإستراتيجية الكبرى للصين ومرتكزاتها الأساسية

شهدت الصين بعد الحرب العالمية الثانية عديد الاضطرابات والقلق والحروب الأهلية، وعاشت حالة فقر وبؤس شديدة. وفي منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت هي المجال الذي تزاхمت فيه الأطماع الأجنبية التي استقرت، على نحوٍ أساسي، في الموانئ الصينية؛ لأنّ الصين أُجبرت على فتحها أمام الغربيين بموجب معاهدات غير متكافئة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت الصين في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٧ إعادة تأسيس سمحت ببلوغها مستوى من النمو وصل إلى نحو ٧٪. إلا أنّ الحرب ستقلب كلّ شيء. فالغزو الياباني، والمواجهة بين الوطنيين والشيوعيين من الأسباب التي ستدخل الصين، ابتداءً من عام ١٩٤٦، مرحلة جديدة من الخراب والتدمير.

وبعد الحرب العالمية الثانية، هُزمت اليابان في الحرب، وأُعيد بناء البلد وما خربتته الحرب بفضل دعم الولايات المتحدة في سياق الحرب

الصيني للحكم في كفاءة عمل الحزب الشيوعي في الحكومة وإدارة البلد. فالصين الشيوعية الجديدة استطاعت أن تمتلك القوة النووية التي حقّقت لها الأمن القومي ولا سيما خلال مرحلة الحرب الباردة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الصين، حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أحد المعسكرات المتنافسة على اقتسام الزعامة العالمية^(١٤).

”

حروب الأفيون والهزيمة المُذلّة للصين من اليابان
أكدّا اعتقاداً لدى المثقفين الصينيين في ذلك
الوقت مفاده ضرورة الاستمرار على طريق "إثراء
البلد وتقوية الجيش"

“

وفي الواقع، نظر المثقفون الصينيون المعاصرون لتلك المرحلة إلى نموذج التطور المستوحى من النموذج الياباني الذي أرادت الصين احتذائه، على أنه ليس إلا وسيلة للعدوان وامتلاكاً للقوة من أجل تحقيق الصعود الذي تهدف إليه سائر الدول الإمبريالية الأخرى. فذلك النموذج في نظرهم، وسيلة غير أخلاقية لا يمكن لبلد مثل الصين، ليس له تجربة البلدان الإمبريالية أو الاستعمارية، اعتماده أو متابعته. وهو في الوقت نفسه نموذج غير عمليّ إن جرى تطبيقه في أماكن أخرى تواجه موجة لا هودة فيها من استقلال الدول بعد الحرب العالمية الثانية. فلا إقامة بلد متطور ومزدهر حقاً، يحتاج الحزب الشيوعي الصيني إلى إيجاد مفهوم جديد للتطور يكون ملائماً لواقع البلاد. وإنّ التصور الجدّي لمفهوم التطور كان قد قدّمه مهندس الإصلاح والانفتاح الصيني دينغ سياو بينغ؛ ذلك أنه أعلن، بمناسبة لقائه رئيس وزراء اليابان هاشيموتو، في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، أنّ عملية التحديث الصينية هي عبارة عن عملية مُتدرّجة.

ويهدف الإصلاح الذي طرحه سياو بينغ إلى الوصول بدخل الفرد الصيني إلى ١٠٠٠ دولار في نهاية القرن العشرين، وهو المبلغ الذي يكفل للفرد الصين الكفاية والحصول على حاجاته الضرورية. فالمبدأ الذي طرحه سياو بينغ يُعيدنا إلى شعار "شعب غني وبلد قوي".

١١ للاستزادة بشأن العلاقات الصينية - السوفيتية، ولا سيما في مرحلة الخلافات بعد عام ١٩٥٧، انظر:

John King Fairbank & Merle Goldman, *Histoire de la Chine des origines à nos jours* (Paris: Tallandier, 2010), pp. 539 - 541.

12 Shaopeng, pp. 1 - 8.

13 Pascal Lorot, *Le siècle de la Chine Essai sur la nouvelle puissance chinoise* (Paris: Choiseul, 2007), p. 258.

إن كانت ملكيتها تعود إلى الدولة. وفي الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤، ارتفع الإنتاج بمعدل ٧٪ سنوياً^(١٦)، وساهمت عملية التنمية التي حققتها الصين في الإسراع في عملية دخولها التجارة العالمية.

ففي شهر آذار/ مارس ١٩٧٨، طالب سياتو بينغ الشعب الصيني، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر العلم القومي، بأن ينهض في أربعة مجالات رئيسية، هي: الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، والعلم، والتكنولوجيا؛ وهي مجالات تسمح للصين بالوصول إلى مصاف الدول المتقدمة مع حلول عام ٢٠٠٠، من خلال مضاعفة الإنتاج القومي إلى مستوى أربع مرات في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠^(١٧).

ومنذ البدء بإدخال الإصلاحات الاقتصادية، تمّ اقتصاد الصين بطريقة أسرع كثيراً ممّا كان عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح. ووفقاً للحكومة الصينية، قدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بنحو ٧,٦٪ في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٨، على الرغم من أنّ عديد المحللين يشكّكون في صحة البيانات الاقتصادية الصينية خلال هذه الفترة. فالمسؤولون الحكوميون الصينيون، بسبب ضغط أسباب سياسية متنوعة، كانوا في كثير من الأحيان يعملون على تقديم مستويات من الإنتاج مبالغ فيها، وقد عدّ الاقتصاديّ أجنس ماديسون أنّ مستوى النمو الحقيقي أقلّ ممّا هو مُصرّح به. فمتوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي للصين خلال تلك الفترة يبلغ في نظره نحو ٤,٤٪^(١٨).

ويمكن أن نرى بعض الآثار التي تولّدت من الصعود الاقتصادي للصين، وتطور الصناعة والتصدير في جنوبها. فالنجاحات الأولى ترتبط بالمناطق الصناعية الخاصة مثل شنزهن؛ إذ تحولت شيوعية الموت إلى "اقتصاد السوق الاشتراكية". وبعد ثلاثين عاماً من البدايات الصناعية الأولى، أصبحت المحافظة بأكملها منطقةً صناعيةً ضخمةً متنوعةً^(١٩).

فحتى خريف عام ١٩٩٠، كانت السياسة الصينية مترددةً بين المواقف المحافظة المتطرفة والبحث عن صيغة ملائمة يُمكن من خلالها المزاجية بين الاشتراكية والرأسمالية، ليقرر سياتو بينغ إعادة إنعاش الإصلاح. وبينما كان يقوم برحلة في جنوب الصين في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، دعا إلى إنشاء اقتصاد السوق الاشتراكية. وهذا التعبير الذي جرت

الباردة. أمّا الصين التي اعتمدت النظام الشيوعي جذرياً طوال ثلاثين عاماً، فقد دخلت في مسار من الفوضى. ومع الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر السبعينيات، شهدت الصين في أقل من ثلاثين عاماً توسعاً واستدراكاً اقتصادياً غير مسبوق في تاريخ العالم، لتتمركز حالياً في المرتبة الثانية عالمياً، متقدمةً بذلك على اليابان جارها ومنافسها الآسيوي^(٢٠).

شكّل وصول ماوتسي تونغ إلى السُلطة عام ١٩٤٩ بداية مرحلة جديدة في التاريخ الصيني. فبدايةً من هذا التاريخ، ستصبح الصين بلداً شيوعياً بامتياز، وهو ما أدخلها في مرحلة من القطيعة مع كثير من دول الإقليم الآسيوي التي تعتمد النهج الغربي على غرار اليابان مثلاً. ودخلت الصين في تحدٍّ واضح وكبير يتمحور حول إعادة تأسيس البلد وإعمارها. وكان البدء بتطبيق المبادئ الاشتراكية، وتوزيع الأراضي، واستئناف عمليات الإنتاج. وبدأ أنّ مسيرة النمو بدأت خاصةً مع استنساخ النموذج السوفياتي، مع الاعتماد أكثر فأكثر على الصناعات الثقيلة. وأقامت الصين علاقات تجارية مع الدول الاشتراكية التي قدّمت دعماً لها. ودخلت في خلاف مع الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٦٠، واعتمدت القفزة الكبرى إلى الأمام في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي عام ١٩٥٨، غير أنها عاشت أزمةً اقتصاديةً خطيرةً ولدت مجاعةً كبيرةً (١٩٥٩ - ١٩٦٢) كان ضحيتها ملايين الأشخاص. وحاول ماوتسي تونغ، خلال أعوام الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦)، القيام بعملية تخليص واسعة؛ فُصد منها التخلص من البرجوازية الصينية والمثقفين، وما يمكن أن يشكل معارضةً له، وإقامة نظام دكتاتوري يعتمد على الطبقة العاملة. وعلى الرغم من ذلك كله، حقّقت الصين نمواً ملحوظاً بلغ نحو ٥,٥٪ في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٨.

وبعد وفاة ماوتسي تونغ، شهدت الصين تحولات عميقة شملت جميع المستويات: التحديث الاشتراكي، وانتقاد السياسات المتبعة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، والثورة الثقافية التي ولّدت نتائج كارثية في البلاد وأسست فكرة عبادة الشخصية التي انتقدها سياتو بينغ عام ١٩٧٧. فالصين عام ١٩٧٩ كانت تعيش حالةً تشبه الفوضى، وكان الاقتصاد الريفي في ذلك الوقت متخلفاً^(٢١). والأمر السائد هو البؤس، والاحتفاظ السكاني، وهاجس الاكتفاء الذاتي. وقد فرض كلّ ذلك على قادة بييجين الجّد البدء بالإصلاح، عام ١٩٧٨، انطلاقاً من المناطق الريفية. وهكذا، أصبح الفلاحون قادرين على استغلال الأراضي بحرية، حتى

16 Jean - Pierre Paulet, *L'Asie: nouveau centre du monde?* (Paris: Ellipses Marketing, 2005), pp. 12 - 13.

١٧ فولفجانج هيرن، *التحدي الصيني أثر الصعود الصيني على حياتنا اليومية*، محمد رمضان حسين (مترجم)، (الرياض: المجلة العربية، ٢٠١١)، ص ٣١.

18 Angus Maddison, "Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030", Development Centre Studies, September 2007, at: <http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/product/4107091e.pdf>

19 Artus, p. 9.

14 Patrick Artus et al., *L'émergence de la Chine: impact économique et implications de politique économique* (Paris: La documentation française, 2011), p. 46.

١٥ كانت الصين، فترةً طويلةً، دولةً زراعيةً يُمثل سكان الريف فيها أكثر من ثلثي مجموع السكان الإجمالي، وكانت الفجوة المعيشية كبيرةً بين سكان الريف وسكان المناطق الحضرية.

في تموز/ يوليو ٢٠١٣، تتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين نحو ٧,٧٪ عام ٢٠١٣، ونحو ٧,٤٪ عام ٢٠١٤^(٢١).

لقد أصبحت الصين بعد البدء بعملية الإصلاحات الاقتصادية أحد أسرع الاقتصادات العالمية نموًا؛ ذلك أن نمو الناتج الداخلي الصيني قد بلغ في الأعوام الأخيرة نحو ١٠٪، على أن التجارة هي التي تضطلع بالدور الأكثر أهمية في ازدهار الاقتصاد الصيني؛ فنسبة صادرات الصين قد بلغت نحو ٢٨٪ عام ٢٠٠٥، في حين بلغت نسبة الواردات نحو ١٧,٦٪ في العام نفسه. وتعدّ الصين حاليًا ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي. ويُبين الجدول التالي فارقًا في نسبة النمو بين الفترة التي سبقت الإصلاح والفترة التي تلتها؛ إذ تبلغ هذه النسبة نحو ٥,٣٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٨، وتراوح بين ٩,٣٪ و ١٠٪ في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦، ثمّ تراوح بين ١١,١٪ و ١٠,٣٪ في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.

الجدول (٢)

فارق نسب النمو في الفترة ١٩٦٠ - ٢٠١٠

الفترة	١٩٦٠ - ١٩٧٨	١٩٩١ - ١٩٩٧	١٩٩٩ - ٢٠٠٠	١٩٩٢ - ١٩٩٦	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	٢٠٠٦ - ٢٠١٠
نسبة النمو	٥,٣٪	٩,٣٪	٦,٧٪	٨,٤٪	١٠٪	١١,١٪ - ١٠,٣٪

المصدر:

Morrison Wayne M., "China's economic conditions," The Homeland Security Digital Library, 24/ 6/ 2011, at:

<http://www.hsdl.org/?abstract&did=489532>

بوجه عام، يعزو الاقتصاديون النمو الاقتصادي السريع للصين إلى عاملين أساسيين.

فالعامل الأول متعلّق باستثمار رأس المال على نطاق واسع يعتمد على التمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة؛ إذ أصبحت الصين من أفضل الوجهات الاستثمارية الأجنبية المباشرة^(٢٢).

21 Wayne M.

٢٢ بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين ٦٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وبين نهاية الثمانينيات وبداية عام ٢٠٠٤، أسست في الصين ٥١٤٣٨٥ مؤسسة وشركة برأس مال أجنبي، وهو ما مثّل استثمارًا قدر بنحو ٥٧٠ مليار دولار. وقد ساهمت عدة عوامل في نموّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين نموًا كبيرًا؛ ومن هذه الاستثمارات: الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الصيني، وإعادة افتتاح قطاعات كانت مُغلقة قبل انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وتحسين القوانين، انظر:

François Gipouloux, *La Chine du 21e siècle une nouvelle superpuissance?* (Paris: Armand Colin, 2005), p. 176.

مصادقته في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، تمّ إدراجه في ديباجة الدستور في أيار/ مايو ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، قدّمت الصين صورةً مدهشةً للرأسمالية الاشتراكية، مُحققةً نموًا استثنائيًا في مستوى العالم، وأصبحت قوّة اقتصادية من الدرجة الأولى، وهي في طريق قد تُفزي بها إلى أن تكون قوّة عالمية عظمى^(٢٣).

الجدول (١)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٤

العام	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نسبة النمو	١٤,٢٪	٩,٦٪	٩,٣٪	١٠,٤٪	٩,٣٪	٧,٧٪	٧,٧٪	٤,٧٪

المصدر:

Morrison Wayne M., "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States," Congressional Research Service, the Library of congress, 5/ 9/ 2013, at:

http://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc228036/m1/1/high_res_d/RL33534_2013Sep05.pdf

يعكس هذا الجدول اختلافًا في نسب نموّ الناتج المحلي الإجمالي في الصين في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٤. فقد أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ عام ٢٠٠٨ في الاقتصاد الصيني (قطاع التصدير على نحو خاص)؛ ما أدّى إلى انخفاض نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين إلى ٩,٦٪ عام ٢٠٠٨، بعد أن كان ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٧. في حين شهد عام ٢٠٠٩ تديّن نسبة نموّ الناتج المحلي الصيني.

وردًا على ذلك نفّذت الحكومة الصينية حزمةً كبيرةً من الحفّز الاقتصادي، واتبعت سياسةً نقديةً توسعيةً. وعُزّزت هذه التدابير بالاستثمار المحلي والاستهلاك؛ فساعد ذلك على اجتنباب تباطؤ اقتصادي حادّ في الصين. وعام ٢٠١٠، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة ١٠,٤٪، وبلغت نسبة هذا الناتج ٩,٣٪ عام ٢٠١١. وقد استطاعت الصين الحفاظ على معدلات من النمو الاقتصادي السليم، ولا سيما إذا ما جرت مقارنتها بمعدلات الاقتصادات العالمية الرئيسة الأخرى. أمّا عام ٢٠١٢، فقد شهد تباطؤًا في نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين؛ إذ بلغ ٧,٧٪. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي IMF

20 Michel Mourre, *Dictionnaire encyclopédique de l'histoire du monde* (Paris: France Loisirs, 2009), p. 87.

الإنتاج، وأدّى إلى زيادة الموارد المخصصة للاستثمارات الإضافية. وقد حافظت الصين تاريخياً على نسبة عالية من الادخار. ففي بداية الإصلاحات عام ١٩٧٩، بلغ الادخار المحلي بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٢٪. وقد تحققت الوفرة بالنسبة إلى جُلّ الصينيين خلال هذه الفترة من أرباح الشركات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والتي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي. وأدّت الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في مدخرات الأسر الصينية ومدخرات الشركات أيضاً.

الجدول (٣)

نسب الادخار الأسري في كل من الولايات المتحدة والصين

الولايات المتحدة	الصين	العام
٩,٠٪	٥٣٪	٢٠٠٨
١٠,٠٪	٤٩,٣٪	٢٠١٢

المصدر: Economist Intelligence Unit Database

يتّضح من هذا الجدول ارتفاع النسبة الإجمالية للمدخرات الصينية ارتفاعاً مطّرداً، لتصل إلى ٥٣٪ عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنسبة الادخار الأسري في الولايات المتحدة التي بلغت فيها تلك النسبة ٩,٠٪ في العام نفسه. وإذا كان معدل الادخار قد بلغ ذروته في الصين عام ٢٠٠٨، فإنّ هذه النسبة تراجعت في الأعوام الأخيرة إلى ٤٩,٣٪ عام ٢٠١٢، في وقتٍ ارتفعت فيه في الولايات المتحدة لتصل إلى ١٠,٠٪.

وفي تسعينيات القرن العشرين، تحوّلت الصين - بفضل العولمة - إلى دولة محورية في عملية التكامل الصناعي العالمي. وقد توجّه هذا التطور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية عام ٢٠٠١، إضافةً إلى زيادة معدل نموّ تبادل التجارة الخارجية الصينية^(٣٦). فعام ٢٠٠٩؛ أي بعد ثلاثين عاماً من إطلاق الصين سياستها الانفتاحية، أصبح هذا البلد أكبر مصدرٍ في العالم، وثاني دولة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وقد مثّلت الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ بالنسبة إليه فرصةً لبدء مرحلة جديدة من التنمية وتعويض تأخرها^(٣٧).

٣٦ يُقدّم فرانسوا غيبولوا دراسةً مهمةً مدعومةً بالمخططات والجدول البيانية بشأن صعود التجارة والتبادلات التجارية الخارجية للصين وتطورها، خلال ثلاثة قرون تقريباً (من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٤)، انظر كتابه المذكور ص ١٧١ - ١٩٧.

وهذه الاستثمارات تعتمد على جناحين رئيسين. فالجناح الأول يتعلّق، على نحوٍ أساسي، بانخفاض الأجور، والجناح الثاني يتعلّق بالخدمات التي تُقدّمها الشركات. وهذه الشركات تبحث، خاصة في البلدان النامية، عن لا مركزية الخدمات؛ بهدف خفض تكاليف المعالجات البسيطة للمعلومات ورفع مستوى التنافسية^(٣٨).

ويشير باتريك أرتوز في كتابه صعود الصين إلى أنّ سياسة الانفتاح عن الاستثمار الأجنبي في الصين تبقى غامضةً. فهي في نظره سياسة استثمارية محدودة ومقيدة من جهة السلطات الصينية؛ ولا سيما من خلال فرض "المشاريع المشتركة"، كما أنّ هذه السياسة لا تزال تقوم أيضاً على "المناطق الاقتصادية الخاصة" الخاضعة لسيطرة الخارج وتوجيه إعادة التصدير^(٣٩).

”

كان الانفتاح عن التجارة الدولية والاستثمارات ركيزةً أساسيةً في عملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين

“

لقد بدأت بيجين عام ١٩٧٩ عملية الإصلاح والانفتاح عن العالم الخارجي؛ بهدف جعل الصين قوّةً اقتصاديةً عالميةً ملائمةً لوزنها الجيوسياسي. وكان الانفتاح عن التجارة الدولية والاستثمارات ركيزةً أساسيةً في عملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين. فأداء الصين على مدى الأعوام الثلاثين الماضية شاهد لنجاح هذه الإستراتيجية، وقد كانت الثمانينيات فترةً من التجريب مع الإصلاحات والانفتاح؛ إذ جرى افتتاح عملية الإصلاح والاستثمارات على نحوٍ خاص، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مصمّمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية^(٤٠).

أمّا العامل الثاني المتعلّق بنمو الاقتصاد الصيني نموّاً سريعاً، فهو يرتبط بنمو الإنتاجية السريعة نفسها. وقد أدّت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الإدارة الصينية إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية، وهو ما عزّز

23 Ibid., pp. 176 - 177.

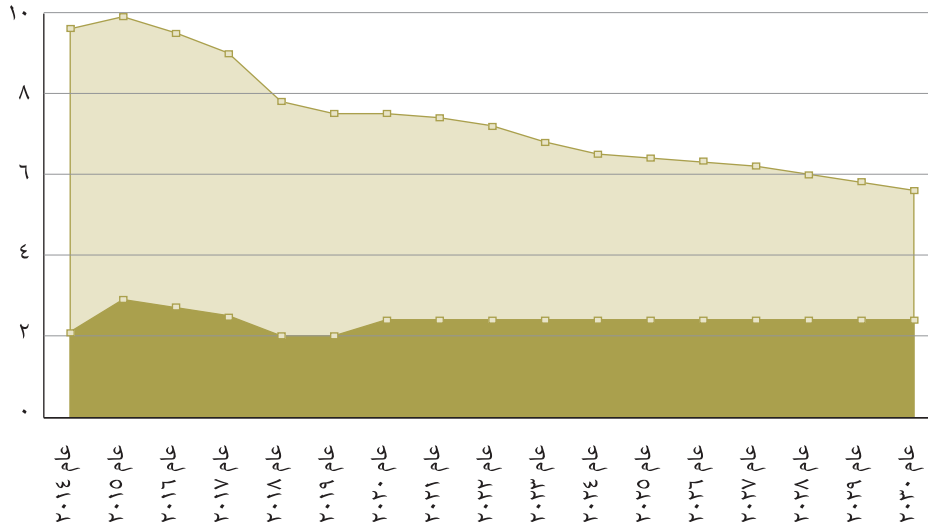
24 Artus, p. 49.

25 Ibid., p. 199.

ونشير إلى أنّ أول عشر دول مُستثمرة في الصين عام ٢٠٠٣، هي على الترتيب: هونغ كونغ (١٩,٥)، واليابان (٥,٩٣)، والجزر العذراء (٥,٧٧)، وكوريا الجنوبية (٤,٤٨)، والولايات المتحدة (٤,٣٦)، وسنغافورة (٢,٠٥)، وألمانيا (٠,٨٧)، وفرنسا (٠,٦٠)، والمملكة المتحدة (٠,٧٤)، وهولندا (٠,٧٢)، انظر:

الشكل البياني

معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع في كل من الولايات المتحدة والصين: معدلات نمو سنوية في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٣٠



المصدر:

Morrison Wayne M., "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States," Congressional Research Service, the Library of congress, 9/ 10/ 2014, at: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf>

الإصلاحات التي شملت مجالات الإنتاج الزراعي، وتحرير العمال من أجل العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجية. وأدت اللامركزية في الصين إلى ظهور مؤسسات غير حكومية أكثر كفاءة من مثيلاتها الحكومية؛ مثل الشركات الخاصة التي تُعنى بالتوجه إلى سوق تتسم بالسعي الدائم لمتابعة نشاط أكثر إنتاجية من الشركات المملوكة للدولة. يُضاف إلى ذلك ظهور عامل المنافسة الاقتصادية، ولا سيما في قطاع التصدير؛ ما أفسح مجالاً للحكومات المحلية والإقليمية لإنشاء المؤسسات المختلفة التي تعتمد على مبادئ السوق وتشغيلها، من دون تدخل من الحكومة المركزية. وعلاوةً على ذلك، أتاح الاستثمار الأجنبي المباشر للصين جلب تكنولوجيا حديثة وتقنيات متطورة جديدة وضرورية عززت الكفاءة الإنتاجية والإدارية وساهمت في رفعها^(٢٩).

وعلى الرغم من نسب النمو العالية في مستوى الناتج المحلي، أو في مستوى التجارة الصينية، أو في مستوى الاستثمارات الأجنبية^(٣٠)،

شكّلت أفريقيا أحد أهم ركائز إستراتيجية الصين في بناء اقتصاد متين وضمن نمو اقتصادي ثابت ودائم. فقد عملت الصين على أن تكون موجودة في أهم المناطق التي تمتلك سوقاً لمنتجاتها ومصدراً للمواد الأولية التي تحتاج إليها، ولا سيما موارد الطاقة؛ وخصوصاً أن القارة السوداء تمثل مصدراً مهماً لهذه الموارد. فالتوجه الأساسي الذي بُنيت عليه إستراتيجية السياسة الصينية يعتمد على "فلسفة الانفتاح الخارجي أو اشتراكية السوق، إلى جانب نظرية العوالم الثلاثة كما عبر عنها العالم الجيوسياسي الفرنسي يفييس لاكوست بـ "الرأسمالية الفريدة"؛ أي اقتصاد رأسمالي بقيادة شيوعية^(٣٨).

لقد خلص عدة خبراء اقتصاديين إلى أن مكاسب الإنتاجية، بخاصة المتعلقة بالزيادات في الكفاءة الإنتاجية، كانت عاملاً رئيساً في النمو الاقتصادي السريع للصين. وقد ساهمت التحسينات في الإنتاجية إلى حد كبير في إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر إنتاجية، وخصوصاً في القطاعات التي كانت سابقاً تخضع لرقابة مشددة من الحكومة المركزية؛ مثل الزراعة، والتجارة، والخدمات. فضلاً عن ذلك، عززت

29 Wayne M., "China's Economic Rise..",

30 Richard Rosecrance, "Power an international Relations: The Rise of China and Its Effects," *International Studies Perspectives*, no. 7 (2006), pp. 31 - 35.

٢٨ عبد الصادق توفيق، "مركزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"، سياسات عربية، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)، ص ١٠٥ - ١١٤.

وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادةً كبيرةً. وقد أثار صعودها السريع المذهل مخاوف الدول الغربية وقلقها، ولا سيما الولايات المتحدة التي لم تنظر يوماً إلى صعود هذا البلد على أنه صعودٌ سلمي، بل كانت تميل دائماً إلى عدّه مصدرًا يهدّد مكانتها ومصالحها القومية، وعاملاً سلبياً يهدّد الاستقرار العالمي والإقليمي. ومما لا شك فيه أنّ نموّ الصين الاقتصادي قد ارتبط بصعود سياسي وعسكري أثار مخاوف إقليمية وأميركية. أمّا الصين، فقد رفعت شعار "النمو السلمي"؛ بهدف عدم إثارة مثل هذه المخاوف، وأصبح هذا الشعار هو المبدأ الأساسي لسياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ومبدأ العمل الأساسي للجيل الرابع من القادة الصينيين^(٣٣).

إنّ التنمية الاقتصادية في الصين هي حالة مذهلة ومثيرة للاهتمام. وبروزها قوةً اقتصاديةً يحمل عواقب مهمةً بالنسبة إلى سائر دول العالم. وهذه العواقب والنتائج تُناقش منذ أعوام في الولايات المتحدة، في حين يُعدّ مثل هذا الوعي أكثر حداثةً في أوروبا. ولعلّ الأمر الوحيد المؤكد في هذا السياق، هو أنّ الوضع مازال في بدايته. لكنّ الأهمّ هو أنّ الإستراتيجية الصينية غير ثابتة، ومازالت في طور التغيير، وهو ما يُشكّل موضوعاً للدراسة والتحليل في الولايات المتحدة، ثمّ في دول أوروبا البعيدة والدول الآسيوية القريبة من الصين^(٣٤).

إنّ بلدان آسيا هي المجال الأساسي الأول المُستهدف من شعار نموّ الصين السلمي. وبهدف إزالة مخاوف جيران الصين الإقليميين، وتجنب مواجهة الولايات المتحدة، حرصت الصين على أن تبعث برسائل إلى هذه الدول مفادها أنّ نموّ الصين الاقتصادي والعسكري لا يمثل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة، وأنّه ستكون له انعكاسات إيجابية على العالم.

وإنّ الصين كانت تعي، على نحوٍ واقعي وبرغماتي، أهمية المنطقة الآسيوية وأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى اقتصادها، وقد أصبحت عام ٢٠١٠ القوة الاقتصادية الأولى في آسيا قبل اليابان، وكلّ منهما يمتلك ثلث الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي تقريباً. ويُشير انتشار اتفاقيات التجارة الحرة والمبادرات الهادفة إلى تحقيق التكامل الإقليمي إلى سعي آسيا للاستفادة من القوة الصينية المتنامية^(٣٥).

فإنّ مسألة استمرار هذا النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومستقرّة تبقى محلّ جدال وخلاف بين كثير من المهتمين والاقتصاديين. فجُلّ الاقتصاديين يؤكّدون أنّ استمرار وتيرة النمو على هذا المستوى في الأعوام المقبلة يتوقف على جملة من العوامل المتركزة، على نحوٍ أساسي، في ضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية وعميقة في البنية الاقتصادية والسياسية للدولة الصينية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات، في المقام الأول، المؤسسات التابعة للدولة التي تُشكّل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني، والنظام البنكي المُرتَهَن أساساً برقابة الحكومة المركزية. وينبغي أن تشمل الإصلاحات أيضاً التلوث، والفساد الحكومي، وضرورة معالجة الفوارق الاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الصيني.

يُشير الشكل البياني إلى أنّ نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سوف يتباطأ كثيراً خلال الأعوام المقبلة؛ إذ سيكون متوسط معدل النمو ٦,٣٪ في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٠، و٤,١٪ في الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٣٠، في وقتٍ سيستقر فيه هذا المعدل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٢٠ في حدود ٢,٣٪.

وقد أبدت الصين رغبتها المتزايدة في الابتعاد عن نموذجها الاقتصادي المُتبّع المتمثّل بالنمو الاقتصادي السريع، والتوجه نحو اعتماد نموذج نموّ ذكيّ يُقلّل الاعتماد على الصناعات التي تتطلب استهلاكاً كثيفاً من الطاقة المتسببة بنسب عالية من التلوث، وهو ما يُمثّل مخاطر صحيّة بالنسبة إلى السكان، ويدفع الحكومة الصينية إلى تجاهل القوانين البيئية الخاصة بها؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي السريع^(٣٦). أمّا البدائل من ذلك، فيمكن أن تتمثّل بزيادة الاعتماد على التكنولوجيا العالية، والطاقة الخضراء، والخدمات الاجتماعية؛ ومن ثمة الحصول على نموّ اقتصادي أكثر توازناً^(٣٧).

رابعاً: صعود الصين السلمي والموقفان الإقليمي والدولي

ما لا يمكن إخفاؤه أو نكرانه أنّ صعود أيّ دولة أو قوّة، كثيراً ما يُثير في الدول الأخرى مخاوف، وهواجس، وقلقاً؛ وتلك هي حال الصين التي استطاعت أن تحقّق معدلات نموّ هي الأعلى في التاريخ الإنساني،

33 Bates Gill & Yanzhong Huang, "Sources and limits of China's Soft power," *Survival*, vol. 48, no. 25 (Summer 2006), p. 3.

34 Artus, p. 51.

35 Ibid., p. 217.

٣٦ بشأن التقارير والحوادث التي توضح التحديات البيئية في الصين، انظر:

Wayne M., "China's Economic Rise..," p. 32 - 34.

32 Ibid., p. 6.

يمكن القول إن أهم أهداف إستراتيجية الصين العسكرية متمثلة بزيادة ميزانية الإنفاق العسكري وتحديث الترسانة الحربية، وإن تطوير القدرات العسكرية هي أهداف إقليمية وعالمية على حد سواء. فالهدف الإقليمي الأول هو تايوان القسم الآخر من الصين الذي يُعدُّ أحد أهم القضايا المحورية في العلاقات الأميركية - الصينية؛ لأنَّ الصين تهدف إلى منع أيَّ رغبة تايوانية في إعلان استقلالها^(٣٦). أما الهدف الإقليمي الثاني فهو المشكلات الحدودية المستمرة، ولا سيما مع الهند. وتعمل الصين من أجل هدف ثالث متمثل باستعمال قوَّة الردع العسكرية تجاه اليابان عدوَّها التاريخي، إضافةً إلى محاولة الحد من الأهمية الاقتصادية لهذا البلد. أما في المستوى العالمي، فإنَّ الصين تعمل على خلق توازن إستراتيجي تجاه القوة الأميركية في آسيا. فالتهديد الذي تمثله الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في منطقة آسيا والمحيط الهادي، لا يتعلق بالتوازن الهش بين الصين وتايوان فحسب، بل يتعلق كذلك - من خلال منظور أمريكي - بتهديد الصين لتفوقها في منطقة آسيا والمحيط الهادي تهديدًا إستراتيجيًا شاملاً^(٣٧).

وشكَّلت محاولة احتواء الصعود الصيني وكبح جماح طموحاته السياسية والاقتصادية تجاه المنطقة والعالم، من خلال قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، أحد أهم أهداف إستراتيجية أوباما في منطقة آسيا من المحيط الهادي، وهي الأولوية التي وجَّهها إلى وزارة الدفاع الأميركية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بعنوان "الحفاظ على القيادة العالمية، أولوية الدفاع للقرن الحادي والعشرين". فصعود قوَّة آسيوية جديدة في آسيا يمثل تهديدًا عالميًا للمصالح الأميركية وزعامتها.

وتسعى الولايات المتحدة، من خلال اعتمادها مثل هذه الإستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إلى الانتقال إلى سياسة الاحتواء المتعدِّد الأطراف (أميركا والدول الآسيوية) التي تنتهجها في ظلِّ تسارع صعود الصين الذي أصبح يُمثِّل خطرًا على أمن الولايات المتحدة ومصالحها. غير أنَّ ما حقَّقه الصين اقتصاديًا، وثقلها الإقليمي الكبير والمهم، إضافةً إلى أهمية العلاقات التي تربطها بدول المنطقة، من العوامل التي يمكن أن تُقلِّل فرص نجاح هذه الإستراتيجية. فعلى الرغم من تصاعد التوترات والمشكلات الإقليمية الناتجة من تزايد النفوذ الصيني، فإنَّ العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول إقليم

عندما تسلَّم جورج دبليو بوش الرئاسة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ وصَف الصين بأنها منافس إستراتيجي لبلاده، وبأنَّها تُشكِّل بالنسبة إليها الشاغل الأساسي والأهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. إلا أنَّ الأوضاع الدولية التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، دفعت إلى التعاون بين البلدين ضدَّ التهديدات المشتركة، وجعلت الصين حليفًا للولايات المتحدة في حربها، ابتداءً من حربها على الإرهاب، مرورًا بمواجهة المشكلات التي نجمت عن العولمة، ومواجهة الانتشار السريع لبعض الأوبئة السارية والأمراض المعدية؛ مثل مرض السارس، ومرض الإيدز^(٣٨).

وقد استطاعت الصين بمهارة سياسية أن تستغل الموقف الأمريكي والحالة العامة التي سادت العالم في تلك المرحلة لتُعلن حربها على "الإرهاب" داخل أراضيها في إقليم سنجانغ الواقع في شمال غرب الصين، ضدَّ المجموعات الإسلامية، ولا سيما الإيغور الذين يطمحون إلى تأسيس دول إسلامية مستقلة في تركستان الغربية. وبفضل الحرب على الإرهاب، تحولت الصين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، من منافس إلى شريك وحليف إستراتيجي^(٣٩).

ولكنَّ ذلك لم يُلغ إطلاقًا مخاوف الولايات المتحدة ممَّا يحدث في الصين، وممَّا تقوم به. والنظرة الأميركية للصين لم تكن سوى نظرة مؤقتة تطلبت لها الأوضاع الدولية التي سادت في تلك الفترة، إضافةً إلى المصالح الأميركية. فالإدارة الأميركية بدأت تنظر، في منتصف عام ٢٠٠٥، إلى التطور الذي تُحقِّقه الصين، وقدراتها المتعلقة بالصواريخ المحمولة البعيدة المدى، وحاملات الطائرات، وقاذفة "شبح" الجديدة، والصواريخ البالستية الجديدة القادرة على تهديد القطع البحرية الأميركية، وإنجازات الصين في مجالي الفضاء والحرب الإلكترونية، بوصفه تهديدًا حقيقيًا. ويضاف إلى ذلك أنَّ زيادة ميزانية الصين العسكرية إلى مُعدل سنوي (١٠٪ من ميزانيتها) يُشكِّل تهديدًا جديًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ثمَّ إنَّ ما ضاعف مخاوف الولايات المتحدة استمرار تزايد الإنفاق العسكري الصيني بمعدلات كبيرة، قابله وضع قيود جديدة على الإنفاق العسكري الأمريكي بسبب الأزمة الاقتصادية الأميركية^(٤٠).

36 Lorot, p. 239.

37 Fairbank & Goldman, p. 653

٣٨ محمود حمد وديفيد سكيديمور، "العلاقات الأميركية - الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ / ٨ / ٢٠١٢، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128585721917803.htm> وتُشير إلى أنَّ ميزانية الصين العسكرية، في حال مُقارنتها بميزانية البنتاغون، لا تمثل إلاَّ قسماً صغيراً.

٣٩ "البنتاغون حريص على تجنب التصعيد مع بكين، الجيش الأمريكي يعد ترسانة جديدة لمواجهة الصين"، صحيفة الرياض، ٥ / ٢ / ٢٠٠٦، على الرابط:

<http://www.alriyadh.com/12836>

40 Fairbank & Goldman, p. 653.

حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أدت المعارضة الأميركية، إضافةً إلى إصدار الصين قانون مناهضة الانفصال الموجه ضدّ تايوان، و"الانتهاكات المستمرة" لحقوق الإنسان على أراضيها، إلى تأجيل هذا الأمر^(٤٥).

وفي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، حاولت الشركات الصينية شراء شركات أميركية. وإذا كان استحواذ شركة لينوفو Lenovo على الفرع الرئيس للكمبيوتر المحمول IBM قد أثار بعض الاستياء في الولايات المتحدة، فإنّ الجهد المبذول من شركة النفط الوطنية الصينية في الخارج أجل شراء الشركة الأميركية ينوكول UNOCAL قد أثار القلق فعلاً؛ ذلك أنّ الكونغرس الأميركي أعلن أنّ عملية بيع هذه الشركة يمكن أن تهدّد المصالح الاستراتيجية الأميركية. وفي عُقب ذلك، سحبت شركة النفط الصينية عرضها^(٤٦).

وعرفت الصين صراعات متفرقة، وعانت نقصاً من مصادر الطاقة في بداية القرن الحادي والعشرين ودخلها عصر صناعة السيارات؛ إذ أدت أزمة الطاقة إلى دخول الصين في خلافات مع دول متقدمة ومتخلفة على حدّ سواء، بهدف تأمين دخولها إلى مصادر الطاقة العالمية^(٤٧).

وعلى الرغم من اقتناع صموئيل هنتنغتون، صاحب كتاب صراع الحضارات، بأنّ الصين ستكون القوة الإقليمية الأولى في منطقة شرق آسيا، فإنّ هذا البلد يعمل دائماً على تهدئة الأجواء وتقوية الجوانب الإيجابية في علاقاته بدول المنطقة، وعلى التركيز في عوامل التعاون البينية. فرسالة الصين الأساسية إلى جيرانها الإقليميين هي أنّ صعودها سلمي، وأنّه لا يمكن أن يُشكّل تهديداً توسعياً لأيّ بلد إقليمي، بل إنّ لدول آسيا أن تُفيد من تطور الصين الاقتصادي. ومن أجل طمأنة الدول الآسيوية، عقدت الصين عدّة اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول جنوب شرق آسيا آسيان ASEAN؛ بهدف تكوين تجمّع شرق آسيوي East Asian Community يماثل الاتحاد الأوروبي^(٤٨).

جنوب شرق آسيا تطورت على نحوٍ مستمر وسريع، ولا سيما أنّ الصين يُنظر إليها بوصفها قاطرة النمو الاقتصادي في القارة الآسيوية التي تُمثّل مستقبل العالم^(٤٩).

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، دخلت الصين في تحالف ضمني مع الولايات المتحدة ضدّ الاتحاد السوفياتي. ولكنّ هذا التحالف، بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يعد قائماً. وتحسنت العلاقات الروسية - الصينية مع نهاية القرن العشرين؛ بهدف مواجهة التفوق العسكري والسياسي العالمي للولايات المتحدة^(٤٩). وعلى نحوٍ موازٍ، عملت كلّ من الصين والولايات المتحدة على تهدئة الخلافات بينهما لتلاّ تفاقم الخلافات. بهذا المعنى، شكّلت تايوان بؤرة الخلاف الأساسية في العلاقات بين البلدين. فعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة تُدرك أنّ تايوان جزءٌ من الأراضي الصينية، إذ أعلنت مراراً أنها تُعارض استقلال تايوان، فإنّها ترفض مبدأ ضمّ تايوان إلى الصين بالقوة، أو باستعمال الوسائل العسكرية، وتُفضّل اتباع الوسائل السلمية^(٤٩).

وإذا كانت تايوان تُمثّل الموضوع الأكثر حساسيةً وحجر الزاوية، في ما يتعلق بعلاقات الصين بالولايات المتحدة، فإنّه توجد عدّة مصادر احتكاك أخرى مؤثرة في هذه العلاقة. فالولايات المتحدة هي البلد الأكثر انتقاداً للصين في مجال حقوق الإنسان، وهي توظف الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في توجيه انتقادات إلى الصين. إلا أنّ هذا البلد يرفض كلّ هذه الانتقادات ويعدها تدخلاً في شؤونه الداخلية. يُضاف إلى ذلك أنّ العجز التجاري بين البلدين (من ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٦٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢) مثّل مصدراً آخر مهمّاً للاحتكاك بين البلدين، علاوةً على الخلافات بينهما في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية^(٤٩).

اضطلعت الولايات المتحدة بدور مهمّ في استمرار العلاقات الباردة بين الصين والاتحاد الأوروبي. فعندما حاول هذا الاتحاد، عام ٢٠٠٥، رفع الحظر عن السلاح المفروض على الصين منذ حوادث الرابع من

45 Ibid., pp. 655.

46 Ibid., p. 655.

أثارت اليابان مثل هذه المخاوف المشابهة لدى الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين عندما عملت الشركات اليابانية على شراء بعض الشركات الأميركية. إلا أنّ اليابان لم تكن تُشكّل تهديداً عسكرياً للولايات المتحدة. أمّا الصين فقد كانت تتجه، في ذلك الوقت، إلى أن تصبح قوةً عسكريةً في بداية القرن الحادي والعشرين.

Ibid., p. 655.

47 تتمركز مصادر الطاقة على نحوٍ أساسي في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأدنى. أمّا الخلافات، فكانت مع الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، والهند.

48 هيرن، ص ٢٤٢.

49 محمد عبد الله يونس، "تحول جيو استراتيجي: الإستراتيجية الأميركية في "الباسيفيكي"، الأهرام الرقمي، نقلاً عن السياسة الدولية، العدد ١٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، على الرابط: <http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885>

42 تعمل الصين على تحديث جيشها، وتعد روسيا أول مزودها بالسلاح. ومن المشكلات التي تمّ حلّها؛ بهدف تهدئة العلاقات بينهما وتشكيل تحالف قويّ لمواجهة تفوّق أميركا، المشكلات الحدودية. وتبلغ الحدود بين البلدين نحو ٤٣٠٠ كم، وقد كانت تُثير خلال فترة ماو مشكلات وخلافات عديدة. إضافةً إلى ذلك، أقام البلدان مناورات عسكريةً مشتركةً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، ثمّ امتد التعاون بين البلدين ليشمل مجالات الطاقة.

43 Fairbank & Goldman, pp. 653 - 654.

44 Ibid., pp. 654 - 655.

الطرفين. وقد أشار هو تشنغ، وزير التجارة الصيني، إلى أنَّ الاتفاقية تستهدف "تحسين الوصول إلى السوق من خلال تمكين الطرفين من التكيف بطريقة أفضل مع التحديات الإقليمية والدولية، ودعم تطبيق إستراتيجية طريق الحرير البحري، وتحقيق هدف التجارة بين الصين والآسيان بقيمة تريليون دولار عام ٢٠٢٠ بحسب تحديد زعماء الطرفين^(٥٢)".

وتنطلق الصين في سياستها تلك من قناعتها المطلقة بأنَّ بناء علاقات سليمة مع دول الجوار الإقليمي والعالم المتقدم هو الذي يُمكن أن يضمن لها استمرار صعودها وعجلتها التنموية.

الجدول (٤)

تصورات متعلّقة بالنمو الصيني بحسب خصائصه

مؤ القوة الاقتصادية		مؤ القوة العسكرية		
مؤيد	غير مؤيد	مؤيد	غير مؤيد	
٤١	٥٠	٦٦	١٦	كندا
٤٥	٤١	٦٨	١٥	الولايات المتحدة
٤٤	٣٥	٥٨	١٥	إسبانيا
٦٤	٣٥	٨٤	١٥	فرنسا
٤١	٤٥	٦٦	١٢	المملكة المتحدة
٥٥	٣٩	٧٧	١٠	ألمانيا
١٨	٦٢	٦١	٩	السويد
٤٤	٣٣	٧٢	٨	بولندا
٦٥	١٩	٧٠	٧	إيطاليا
٦٠	٣٦	٨٩	٨	كوريا الجنوبية
٢٧	٥٧	٨٠	٦	اليابان

المصدر:

Barthélémy Courmont, *Chine, La grande séduction. Essai sur le soft power chinois* (Paris, Choiseul, 2009), p. 180.

٥٢ "دول الآسيان ترحب بإنشاء طريق الحرير البحري لتنمية العلاقات التجارية مع الصين"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٩/٨/٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=75200&y=2014&article=full>

وقد ترجمت الصين رغبتها في أن تضطلع بدور أكثر فعالية في المسائل والقضايا الإقليمية والعالمية، من خلال زيادة انخراطها في إيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسة، ومشاركتها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. فاقترحت منطقة للتبادل التجاري الحر، وانضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون في منطقة جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٣، وأصبحت عضواً في الحوار الأمني الإقليمي. ومارست مع نهاية تسعينيات القرن العشرين نشاطاً أكثر فعالية في مهمات حفظ السلام العالمية، وأدت دوراً مهماً في منظمة شنغهاي^(٥٣). غير أنَّ الرأي الآخر مخالف تماماً للواقع، ولم يعمل الزعماء الصينيون على الترويج له. فالسماح للصين بأن تصبح عملاقاً اقتصادياً، سيؤدي، على الأرجح، إلى بناء آلتها وقدراتها الاقتصادية الضخمة؛ ومن ثمة إلى فرض هيمنتها الإقليمية كما فعلت الولايات المتحدة في المنطقة طوال قرنين من الزمن تقريباً. فصين تمتلك قوة اقتصادية عظيمة هي صين تسعى أجلاً أو عاجلاً للسيطرة على اليابان، وكوريا الجنوبية، وعلى الفاعلين الإقليميين أيضاً^(٥٤).

”

رسالة الصين الأساسية إلى جيرانها الإقليميين هي أن صعودها سلمي، وأنه لا يمكن أن يُشكّل تهديداً توسعياً لأي بلد إقليمي، بل إن لدول آسيا أن تُفيد من تطور الصين الاقتصادي

”

وقد انعكست التطمينات التي دأبت الصين في بثها وزرعها في نفوس الجيران الآسيويين انعكاساً إيجابياً؛ إذ يُنظر إليها الآن بوصفها جارا إيجابياً جيداً وشريكاً بناءً في المنطقة، ثم إنها بدأت تمتلك شعبيةً متزايدةً بين شعوب شرق آسيا. وقد عكست سياستها تلك في قمة آسيان في جزيرة بالي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣؛ ذلك أنها وقّعت مع دول الآسيان اتفاقاً متعلقاً بالشراكة الإستراتيجية، والتجارة الحرة، وإلغاء الحواجز الجمركية إلغاءً نهائياً، عام ٢٠١١^(٥٥). واتفق الطرفان عام ٢٠١٤ على ضرورة تحديث اتفاقية التجارة الحرة بينهما؛ لأنها لم تعد ملائمة، وصارت غير قادرة على مجاراة التطورات الكبيرة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية والتجارية والإمكانات التنموية بين

49 Gill & Huang, p. 19 - 20.

50 Lorot, p. 243.

إنَّ صعود الصين السلمي في المستوى العالمي لم يأت من واقع خالٍ من المشكلات، ولن يستمر أو يتابع مسيرته من دون وجود عقبات ومصاعب يمكن أن تواجهها. فعندما أعلن دينغ سياو بينغ "أبو الصين الحديثة" في نهاية السبعينيات من القرن العشرين برنامج الإصلاح، كان الإرث الذي تركته مرحلة الشيوعية الماوية ثقيلاً جداً، وكانت العقبات الأخرى الحائلة دون استدامة النمو الصيني، على الوتيرة نفسها، كثيرة ومتنوعة.

ومما لا شك فيه أنَّ استمرار الصعود الصيني على هذا النحو يُمكن أن يواجه مشكلتين رئيسيتين. فالمشكلة الأولى تتمثل بالتفاوت الكبير في المستويات الإنمائية والمعيشية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وبناءً على إدراك الزعماء الصينيين أنَّ المناطق الساحلية هي دائماً الأقرب لتقبُّل التغيير والانفتاح، فقد اختارت الصين الساحل الجنوبي لإنشاء مناطق اقتصادية تضمَّ الاستثمارات الأجنبية والشركات المختلطة (الصينية - الأجنبية). وانعكس هذا الأمر على تباين مستوى دخل الأفراد؛ إذ صار دخلهم في المناطق الساحلية أفضل كثيراً من المناطق الداخلية الواقعة في الغرب والوسط. ففي شنغهاي على سبيل المثال، بلغ مستوى الدخل خمسة أضعاف مستوى الدخل في مقاطعة سيچوان. وبوجه عام، يمكن الإشارة إلى البيانات التي تتحدث عن حظوة أكثر من ٢٠٠ مليون صيني بدخل فردي يبلغ نحو الألف دولار سنوياً، في وقت لا يصل فيه دخل أكثر من ٩٠٠ مليون صيني إلى ١٣٧ دولاراً سنوياً أيضاً^(٥٤).

ويمكن أن تُشكِّل شيخوخة سكان الصين أيضاً عقبة رئيسةً حائلةً دون نمو الاقتصاد الصيني الذي لا يزال يحتاج إلى أن ينمو بخطى ثابتة لزيادة دخل الفرد. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يظلَّ الاقتصاد الصيني يسجِّل معدل نمو مرتفع نسبياً. لهذا، ينبغي الاستفادة من عملية التصنيع والتحضر، والاستفادة القصوى من العائد الديموغرافي. وينبغي أيضاً تحسين نوعية النمو الاقتصادي من خلال تنمية رأس المال البشري ودعم الابتكار. فبعض هذه التطورات أو الإجراءات الأخيرة التي اتخذت بالفعل صَبَّت في الاتجاه الصحيح، ولكن ظلَّ الجهد المبذول في بعض المناطق غير كافٍ.

ويُشير تشي فو لين، مدير المعهد الصيني للإصلاح والتنمية في هانان، إلى أنَّ المشكلات التي ستواجهها الصين مع الإصلاح والتنمية هي

يؤكد هذا الجدول أنَّ الموقف الشعبي من صعود الصين ومُوها الاقتصادي والعسكري لا يختلف كثيراً عن الموقف الرسمي، وهو أمرٌ عرضه بارثيليمي كورمونت مُبيناً هذا الموقف في عدد من الدول الغربية والآسيوية. ويظهر من خلال هذا الجدول أنَّ الرأي الغربي يبقى أقلَّ سلبيةً من الموقف الآسيوي عندما يتعلَّق الأمر بالتطور والتفوق العسكريين، ولا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية، ويتضح أنَّ تأييد التطور الاقتصادي الصيني جاء أكثر إيجابيةً أيضاً. ونلاحظ، إضافةً إلى ذلك، أنَّ الفارق بين المؤيدين لنمو الصين الاقتصادي وصعودها والمعارضين له ليس كبيراً^(٥٥)، في حين نجد أنَّ هذا الفارق يزداد كثيراً عند الحديث عن النمو العسكري.

وعلى الرغم من إعلانات الزعماء الصينيين المتكررة التي تؤكد أنَّ صعود الصين هو صعود سلمي، ومن كلِّ محاولات الاحتواء السلمي للمشكلات مع الدول الآسيوية، فإنَّ مصادر الصراع الثلاثة في آسيا تبقى مرجحةً للتصعيد. وتتعلَّق أولُّ بُؤر التوتر بمسألة تايوان العصبية الحل؛ فمن المنظور الصيني يُرفض التفاوض في هذه المسألة إلَّا على قاعدة إعادة ضمَّ تايوان إلى الصين بوصفها جزءاً من أراضيها. أمَّا مصدر التوتر الثاني، فهو الصراع على جزر سبارتلي في بحر الصين الجنوبي. وأمَّا مصدر التوتر الثالث، فيتمثل بالعلاقة بين الصين واليابان؛ ذلك أنَّ العلاقات ذات الخلفية التاريخية بينهما تنعكس على العلاقات بينهما في الوقت الحاضر، إضافةً إلى تعرُّضها للتأزم بين فترة وأخرى.

خامساً: عقبات استمرار صعود الصين السلمي

شهدت الصين خلال الثلاثين عاماً الماضية تحولات وتغيرات فاقت تلك التي شهدتها خلال مرحلة السيطرة الشيوعية وأكثر تأثيراً فيها. وبالنظر إلى تأثير ثلاثة أبعاد؛ من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري الصناعي، ومن الاكتفاء الذاتي إلى سياسة الانفتاح عن الخارج الذي حمل معه زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، ولا سيما مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فإنَّها لن تكون مركزاً للتصنيع فحسب، بل ستصبح شيئاً فشيئاً مركزاً للبحوث والتطوير.

٥٤ مبيكس هدى، "الصعود الصيني: التجليات والمخاطر"، الأهرام الرقمي، نقلاً عن السياسة الدولية، العدد ١٦٧ (كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧)، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221809&eid=3392>

٥٣ على سبيل المثال، يوجد في اليابان تأييد كبير للتطور الاقتصادي الصيني.

وتعاني الصين، بعد الخروج من عصر الماوية، عدم المساواة - ولا سيما المالية منها - على الرغم من التحسّن العامّ في مستوى حياة الصينيين. ومن التحديات التي تواجهها الصين، والتي تؤثر سلباً في استمرار صعودها وغوها الاقتصادي، مشكلة الفساد. وللفساد في الصين ثلاثة مصادر. فمصدره الأول يأتي من محاولة استعمال السلطة الإدارية؛ بهدف التدخل في السوق وتحقيق المكاسب. ومصدره الثاني ناجم عن محاولة الحصول على معلومات، قبل الآخرين، تتعلق بالمشاريع والمؤسسات التي يشملها الإصلاح الحكومي. أمّا مصدره الثالث، فهو ناتج من عيوب السوق نفسها. إلا أنّ السبب الرئيس للفساد هو تدخل الدولة في الاقتصاد من دون خوف من الرقابة. ومن أجل تحقيق مكافحة فعالة ضدّ الفساد يجب تحقيق شرطين؛ أحدهما يتمثل بضرورة فك ارتباط الاقتصاد بالدولة من جهة، والآخر يتمثل بإنشاء لجنة مستقلة من النوع الموجود في هونغ كونغ مهمتها الأساسية مكافحة الفساد من جهة أخرى^(٥٨).

”
من التحديات التي تواجهها الصين، والتي تؤثر
سلباً في استمرار صعودها ونموها الاقتصادي،
مشكلة الفساد

إضافةً إلى تلك الصعوبات التي تُحصر في واقع الداخل الصيني وترتبط به، توجد عوامل خارجية - منها الإقليمية والدولية - مؤثرة في حاضر الصين ومستقبلها. وفي هذا السياق، نذكر الصراعات والخلافات الحدودية، ولا سيما أنّ للصين حدوداً مشتركة مع ٢٢ دولة، وملفّ تايوان موضوع الصراع الصيني-الأميركي، وكذلك العلاقات الثلاثية الأطراف، ونعني بها الصين، واليابان، والولايات المتحدة. فبالخلاف الصيني - الياباني يحمل إرثاً تاريخياً ثقيلاً مازال يعكس، بطريقة أو بأخرى، على طبيعة العلاقات بين البلدين. أمّا علاقات الصين بالولايات المتحدة، فستبقى مرتبطة بملفات عديدة متشابكة؛ منها ما يرتبط بعلاقات البلدين ببعضهما، ومنها ما يرتبط بملفات أخرى تفرض نفسها على تلك العلاقات (العلاقات التجارية، وسعر صرف اليوان مقابل الدولار)، على أنّ الصين تعمل دائماً على إظهار أنها تجنح دائماً للحوار في علاقاتها الخارجية؛ وذلك من خلال اتباعها طرقاً ملتويةً في

مشكلات اجتماعية وأيديولوجية. ويعني بذلك التعارض المبدئي بين حكم الفرد وحكم القانون، وما تحكمه توجهات الحكومة وما تفرضه توجهات السوق. فهذه كلّها مشكلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الإقطاعية القديمة. لذلك، على الصين أن تعتمد ثقافةً متطورةً تتسم بالتعامل مع تلك المشكلات على نحو صحيح وأن تقدّم حلولاً ملائمةً لها^(٥٩).

ومن المشكلات الأخرى ما يتعلق بطبيعة النظام الإداري؛ إذ يتطلب هذا النظام إدخال تعديلات جديدة عليه تلائم سياسة الإصلاح، وتستجيب للتنمية الاجتماعية، وتتوافق مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة. ولعل أهمّ المشكلات التي تواجهها الصين، في إطار استمرار النمو الذي تعيشه، دور الحكومة وطبيعة النظام السياسي للبلاد؛ إذ ينبغي للصين أن تقوم بإجراء إصلاحات سياسية فاعلة ومستدامة ملائمة للمرحلة التي تعيشها، من خلال تعديل دور الحكومة في ما يتعلق بمسائل الديمقراطية والقانون، ومنع استخدام بعض الأفراد السلطة؛ بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم، إضافةً إلى سنّ قوانين واعتماد إجراءات تضمن عدم تدخل الحكومة في حقل الأنشطة التجارية^(٥٦).

إنّ التاريخ مازال قريباً لاستخلاص العبر، أو بمعنى أدق ليتذكر القادة الصينيون نتائج تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد. فالتاريخ الصيني الحديث يُقدّم محاولات كثيرةً في هذا الشأن، منها: خضوع التجارة لرقابة الماندارين في الفترة الأخيرة لحكم سلالة تشينغ المنشورية، والتحالف التاريخي بين الماندارين والكومبرادور، إضافةً إلى محاولات تخطيط الاقتصاد التي قام به الحزب الوطني خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على النسق نفسه الذي كان معمولاً به في الاتحاد السوفياتي آنذاك. وقد أخفقت جميع هذه المحاولات في النمو بسبب أوضاع معيّنة، ونقص الدينامية الاقتصادية، وسوء سير جهاز الدولة، وهي أسباب يراها آلان رو قائمةً، وإن كانت بأشكال، ومآذج، وأماط جديدة ومختلفة^(٥٧).

٥٥ تشي فو لين، "الإصلاح الاقتصادي يستلزم إصلاحاً سياسياً"، مجلة الصين اليوم، العدد الأول (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ٦ - ٧.

٥٦ بشأن الإصلاحات السياسية وانعكاساتها على مسيرة الإصلاحات الاقتصادية في الصين، انظر:

François Schichan, "Réformes politiques et développement économique: l'émergence d'un modèle chinois?", *China Analysis les nouvelles de Chine*, no. 28 (Mars - Avril 2010), pp. 32 - 35.

57 Alain Roux, *La Chine au XXe siècle*, 4th edn (Paris: Armand Colin, 2006), p. 180.

بالفضاء والاتصالات والإنترنت. والأكثر أهميةً من ذلك أنَّ الصين ستعمل على توظيف قوتها العسكرية ووسائلها السياسية لتحقيق أهدافها، من دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

”
لا شكَّ في أنَّ الصين أصبحت قوَّةً اقتصاديةً
كبرى وأنَّ هذا الأمر صار واقعاً لا جدال فيه،
ولكنَّها في الوقت نفسه تُثير كثيراً من الإعجاب،
والانتقاد، والقلق

لا شكَّ في أنَّ الصين أصبحت قوَّةً اقتصاديةً كبرى وأنَّ هذا الأمر صار واقعاً لا جدال فيه، ولكنَّها في الوقت نفسه تُثير كثيراً من الإعجاب، والانتقاد، والقلق. وربما لاحظنا خلال هذا البحث أنَّ الاقتصاد الصيني وقدرته اعتمدا على نحوٍ أساسي على نموهما الاستثنائي. وبقي أنَّ تحافظ الصين على المكانة العالمية التي وصلت إليها، وأنَّ تلغي القلق والخوف لدى القوى الكبرى، وأنَّ تكون دولةً مقبولةً عند سائر الدول. إلا أنَّ التحدي الأكبر الذي تواجهه هو أن تكون مستعدةً لقبول الانتقاد الموجه إليها من الداخل والخارج على حدٍّ سواء.

ويرى دارسون كثيرون أنَّ الصين تتبَّع سياسةً ثنائيةً في الترويج للنمو والصعود الذي حقَّقه، وهو الأمر الذي أدَّى إلى التمييز بين صينين. فبعضهم يقول إنَّ الصين تتبَّع سياسةً هجوميةً في ما يتعلق بالملفات الإقليمية وسياستها مع جيرانها المباشرين ضمن حدود محيطها الإقليمي، وبعضهم يقول إنَّ الصين هي الصين الدفاعية، أو الصين المتعاونة المتعددة التوجهات في المستوى العالمي.

بعد التطور الاقتصادي الكبير الذي حقَّقه بعض الدول في آسيا، بدأ بعضها، وبخاصة الصين، في نشر نفوذه الاقتصادي، والثقافي، والسياسي، في مناطق خارج حدود المنطقة الإقليمية إلى مناطق أبعد؛ في أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا الوسطى. ومع النفوذ الكبير الذي حقَّقه الصين، بدأ الحديث منذ فترة قصيرة، ولا سيما في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية على نحوٍ أقل، عن القوة الناعمة الصينية بدلاً من الصعود السلمي بحسب التعبير الصيني. لذا، فعلى صين المستقبل، مع كلِّ التقدم الذي يمكن أن تحقِّقه، أن تتعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة، وأنَّ تُساهم على نحوٍ فعَّال في الاستقرار والازدهار العالميين.

إطار ما يُسمى "فنَّ المناورة" لتحقيق أهدافها^(٥٩). و"الصعوبة في هذا الصدد تتمثَّل بجعل الطريق الملتوية أكثر الطرق مباشرةً واستبدال الضرر بمنفعة"^(٦٠)، وهو ما لا يختلف كثيراً عن مقولة دينغ سياو بينغ مهندس الإصلاح في الصين؛ إذ لا يهمُّ أن يكون لون القطعة أبيض أو أسود. فالمهمُّ أنها تصطاد الفئران.

خاتمة

استطاع سياو بينغ والجيل الرابع من الزعماء الصينيين الذي جاؤوا بعده، أن يُحقِّقوا حلم الصين القديم الممتدَّ إلى مئة عام؛ وهو مُتمثَّل بتحويل الصين إلى أمة عظيمة. وها أنَّها قد أصبحت، بالفعل، قوَّةً عالميةً عظيمةً في المستوى الاقتصادي وفي المستوى الجيوسياسي أيضاً. وهي مختلفة عن بعض قوى المسرح العالمي المرتبطة بمحاولات توسع إقليمي أو بشنِّ الحروب كما هو الشأن بالنسبة إلى كلِّ من اليابان وألمانيا في القرن العشرين، بل إنَّها تظهر بعكس ذلك. فقد بادر الزعماء الصينيون إلى طمأنة العالم من خلال تأكيدهم أنَّ صعودهم الاقتصادي ليس إلا صعوداً سلمياً، مُشيرين في الوقت نفسه إلى أنَّ طموح الصين إلى تُصبح قوَّةً عالميةً لن يؤدِّي إلى إحداث اضطرابات، أو إلى مساهمة في زعزعة الاستقرار العالمي.

ويعلم الزعماء الصينيون أنَّ نمُو التجارة الخارجية للصين، وازدياد حضورها على المسرح العالمي لا يمكن أن يتَّما بإثارة الخلافات مع الدول المتقدمة، أو بالعودة إلى سياسة العزلة، أو افتعال حوادث يمكن أن تُثير الحروب أو الصراعات مع دول عالمية فاعلة. فانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، ساهم في تفعيل احترام الصين للقوانين الدولية والحوار مع الدول بهدف إيجاد حلول للخلافات الخطرة، ولا سيما مع الولايات المتحدة، الفاعل الأساسي العالمي، ومع جيرانها الإقليميين وخصوصاً منهم اليابان.

وتمتلك الصين قُرصاً وخيارات كثيرةً تمكَّنها من أن تكون من بين القوى العالمية، ومن أن تظلَّ كذلك. فهي في طور اكتشاف وتطوير للوسائل التي تمكَّنها من تقليص الفجوة التي تفصلها عن التفوق الذي تحظى به الولايات المتحدة، بخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة المرتبطة

٥٩ للاستزادة بشأن الصعوبات والعقبات التي تواجه صعود الصيني السلمي، انظر: Roux, pp. 182 - 186.

60 Ibid., p. 182.